

التثبيت في الرواية مفهومه، أسبابه، صورته، فوائده

عبد السلام الهادي الأزهرى*

ملخص

يتناول هذا البحث ظاهرة مهمة لدى المحدثين تدل على مدى دقتهم وتحوطهم في نقل الحديث، وكيفية التعامل مع الروايات في حال وقوع الشك، حتى تؤدي السنة خالية من الوهم والخطأ، وقد اشتمل البحث على مطالب خمسة تناول الأول منها مفهوم التثبيت ومصطلحاته، واشتمل الثاني الوقوف على أسباب التثبيت، والثالث على صور التثبيت ومدى تنوعها، حيث تنوعت بحسب اختلاف حال الراوي والمروي، وأما الرابع فقد بين الضوابط المتعلقة بالتثبيت، وأما الخامس فقد أبرز أهم فوائد التثبيت. الكلمات الدالة: التثبيت، الرواية، الرواة، الحديث.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، ولي المتقين، مجازي الصادقين بصدقهم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. أما بعد..

فقد قيض الله سبحانه وتعالى من عباده من يقوم على خدمة دينه ويبلغه للناس، لكي يخرجوا من ظلمات الجهل إلى نور العلم، وبذلوا في ذلك أنفُس أوقاتهم، ووظفوا لذلك وسائل وأساليب تساعد في تحمل هذا العبء.

ومع ذلك كان يطرأ عليهم بعض العوارض البشرية، حيث كان الواحد منهم لا يحدث بشيء حتى ينتبث فيه من غيره، حرصاً منهم على أداء الحديث كما يجب، امتثالاً لقول النبي صلى الله عليه وسلم: (نَضَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا شَيْئًا قَبْلَهُ كَمَا سَمِعَ، قَرَبَ مُبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ)⁽¹⁾

فأصبحت لهم منهجية تضبط لهم الرواية تحملاً وأداءً.

من هنا كان لا بد من دراسة هذه الظاهرة، والتي تُعرف بـ (التثبيت في رواية الحديث)

فانبريت - بعد الاستعانة بالله تعالى - لدراسة هذا الموضوع والذي جاء بعنوان:

(التثبيت في الرواية مفهومه، أسبابه، صورته، فوائده)

أهداف البحث

يهدف البحث إلى التالي:

1. الوقوف على مفهوم تثبيت الرواية.
2. بيان الأسباب التي دعت الرواة إلى التثبيت.
3. إبراز الصور التي تناولت التثبيت ومدى تنوعها.
4. الوقوف على ضوابط التثبيت.
5. بيان الفوائد الناتجة عن التثبيت، وكيفية الاستفادة منها.

مشكلة البحث

من المعلوم أن لتحمل الرواة وأدائهم اهتمام بالغ لدى المحدثين، وذلك لما يترتب عليه من حكم على الرواة من جرح وتعديل، والرواية من قبول ورد، فكان لا بد من دراسة ظاهرة التثبيت في الرواية والوقوف على الأسباب التي أدت إليها، وكيفية تنوع صورها،

* قسم أصول الدين، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، الأردن. تاريخ استلام البحث 2017/4/18، وتاريخ قبوله 2017/10/21.

وما هي الضوابط التي استخدمها المحدثون في تناولهم هذه القضية كل هذه التساؤلات تُمثل إشكالا ينبغي الإجابة عنه، ومعالجته في ضوء تصرفات المحدثين وتعاملهم مع الرواة ومروياتهم.

الدراسات السابقة

- لم أقف - فيما أعلم - على دراسة مستقلة تناولت هذا الموضوع بالدراسة، وإنما يوجد مفرقا في بعض المصادر، والتي منها:
1. مقدمة تاريخ ابن معين - رواية الدوري، للدكتور أحمد نور سيف.
 2. دراسات في الحديث النبوي، للدكتور محمد مصطفى الأعظمي.
 3. بحوث في تاريخ السنة المشرفة، للدكتور أكرم بن ضياء العمري.
 4. مقارنة المرويات، للدكتور إبراهيم اللحام.
- والذي سيضيفه الباحث:
- دراسة هذه الظاهرة بشكل مُفصل، واستنباط الضوابط من خلال تصرفات المحدثين وتعاملهم مع كيفية أداء الرواة، وضبط مروياتهم.

منهجية البحث

اتبعت في هذا البحث المناهج التالية:

1. المنهج الاستقرائي (الناقص): وذلك باستقراء جملة من تطبيقات المحدثين حول التعامل مع بعض الرواة ومروياتهم.
2. المنهج الوصفي: وذلك بوصف ظاهرة التثبيت وكيفية تناولها لدى المُحدثين.
3. المنهج التحليلي: فقد قمتُ بتحليل أقوال المحدثين حول بعض الرواة ومروياتهم.

خطة البحث

تضمن البحث مقدمة وخمسة مطالب وخاتمة:

- المطلب الأول: مفهوم التثبيت ومصطلحاته.
- المطلب الثاني: أسباب التثبيت.
- المطلب الثالث: صور التثبيت.
- المطلب الرابع: ضوابط التثبيت.
- المطلب الخامس: فوائد التثبيت.
- ثم الخاتمة وتضمنت أهم النتائج.

توطئة

دأب علماء الحديث في جمع مرويات الرواة وتمحيصها، فقد بذلوا جهودا مضيئة في سبيل نشر سنة النبي صلى الله عليه وسلم، كونها وحيا من عند الله تعالى.

وهو أمر مشروع دلَّ عليه الكتاب والسنة، وطبقه الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

فقد قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ} (2).

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَىٰ أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ) (3)

وكذلك طَبَّقَ الصحابة هذا المنهج فعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: جاء أبو موسى إلى عمر بن الخطاب فقال: السلام عليكم هذا عبد الله بن قيس، فلم يأذن له، فقال: السلام عليكم هذا أبو موسى، السلام عليكم هذا الأشعري، ثم انصرف، فقال: ردوا علي ردوا علي، فجاء فقال: يا أبا موسى ما رذك؟ كنا في شغل، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (الْإِسْتِذْأَانُ ثَلَاثٌ، فَإِنْ أُنْزِلَ لَكَ، وَإِلَّا فَارْجِعْ) قال: لتأتيني على هذا بيينة، وإلا فعلت وفعلت، فذهب أبو موسى. قال عمر: إن وجد بيينة تجدوه عند المنبر عشية، وإن لم يجد بيينة فلم تجدوه، فلما أن جاء بالعشي وجدوه، قال: يا أبا موسى، ما تقول؟ أقد وجدت؟ قال: نعم، أبي بن كعب، قال: عدل، قال: يا أبا الطفيل ما يقول هذا؟ قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك يا ابن الخطاب فلا تكونن عذابا على

أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: سبحان الله إنما سمعت شيئاً، فأحببت أن أثبت⁽⁴⁾. وسار على هذا النهج الرياني والنبوي من جاء من الخلفاء والعلماء، وسخر الله تعالى لهذا الدين رجالاً حفظوه ووعوه وفهموه ورووه لمن بعدهم، بل وسخر له من أسس وقعد وسائل الحفظ والرواية⁽⁵⁾. وتميز الصحابة ممن جاء بعدهم في ذلك فكان واحداً من جملة أسباب توفرت لهم ولم تتوفر لغيرهم، جعلتهم أكثر ضبطاً للحديث وأشد إتياناً له، حيث قللت صور الوهم والخطأ والنسيان إلى درجة نادرة جداً كان معها الاطمئنان إلى أن ما لأسند إلى الصحابة بالطرق الصحيحة⁽⁶⁾.

المطلب الأول: مفهوم التثبيت في الرواية

أولاً: التثبيت لغة:

يُطلق التثبيت في اللغة على معنيين:

1. ضد الزوال:

يُقال: ثَبَّتْ يَثْبِتُ ثَبَاتاً، قال الله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَقِيتُمْ فِتْنَةً فَانْتَبِهُوا...} (7) أي إذا حاربتكم جماعة فانتبهوا ولا تفروا⁽⁸⁾.

2. التقوية:

يُقال: ثَبَّتُهُ، أي: قَوَّيْتُهُ، ومنه قوله تعالى: {ثَبَّتَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ} (9) أي: يُقَوِّمُهُم بِالْحَجَجِ الْقَوِيَّةِ.

وقوله تعالى: {وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيثًا} (10) أي: أشد لتحصيل علمهم. وقيل: أثبت لأعمالهم، واجتناء ثمرة أفعالهم⁽¹¹⁾.

ثانياً: التثبيت اصطلاحاً: هو التمكن في الموضع الذي شأنه الاستئصال⁽¹²⁾.

التثبيت المراد في هذا البحث: عرفه البقاعي بقوله: "قول المحدثين: (حدثني فلان بكذا، وثبتني فيه فلان) إذا كان قد سمع من أحد شيئاً، فلم يُتَقَنَّه كما يجب؛ فأعاده له بعض من سمعه، فجعله مُتَقَنَّاً له، ثابتاً فيه، بعد أن كان مُزَلْزَلاً"⁽¹³⁾. وبأني أيضاً بمعنى الاستفهام، كقول الراوي: (أفهمني فلان كذا)، فهو قد استفهم منه عن فهم كلمة معينة لم يعيها، فأفهمه إياها⁽¹⁴⁾.

المطلب الثاني: أسباب التثبيت

للتثبيت أسباب متعددة تدعو إليه، وذلك على حسب اختلاف حال الراوي والمروي، ويمكن عرض هذه الأسباب في النقاط التالية:

السبب الأول: التأكد من حفظ الراوي

وذلك حينما يفوت الراوي سماع حديث من الشيخ، وعلم أن فلاناً سمعه منه، فيطلب أن يستثبته منه.

ومن الأمثلة على ذلك:

المثال الأول:

عن عروة، قال: حج علينا عبد الله بن عمرو فسمعت يقول: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْزِعُ الْعِلْمَ بَعْدَ أَنْ أُعْطَاكُمْوهُ أَنْتَزَعًا، وَلَكِنْ يَنْزِعُهُ مِنْهُمْ مَعَ قَبْضِ الْعُلَمَاءِ بِلَعْمِهِمْ، فَيَبْقَى نَاسٌ جُهَالٌ، يُسْتَفْتَوْنَ فَيَقْتُلُونَ بِرَأْيِهِمْ، فَيُضِلُّونَ وَيَضِلُّونَ) فحدثت به عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم. ثم إن عبد الله بن عمرو حج بعد فقالت: يا ابن أخي، انطلق إلى عبد الله، فاستثبت لي منه الذي حدثتني عنه، فجئته فسألته، فحدثني به كنحو ما حدثتني، فأتيت عائشة فأخبرتها، فعجبت، فقالت: والله لقد حفظ عبد الله بن عمرو⁽¹⁵⁾.

فالسيدة عائشة رضي الله عنها أرادت أن تتأكد من حفظ عبد الله بن عمرو، وذلك حينما رجع إلى المدينة في المرة الثانية، فلما تطابقت عندها الروایتين قالت: ما أحسبه إلا قد صدق، لم يزد فيه شيئاً، ولم ينقص منه⁽¹⁶⁾.

وفي صحيح مسلم قالت لي - أي عروة - عائشة: يا ابن أخي، بلغني أن عبد الله بن عمرو مازى بنا إلى الحج فالفقه فسانله فإنه قد حمل عن النبي صلى الله عليه وسلم علماً كثيراً⁽¹⁷⁾.

المثال الثاني:

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (مَا مِنْ صَاحِبِ إِبِلٍ، لَا يَفْعَلُ فِيهَا حَقَّهَا، إِلَّا جَاءَتْ

يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرَ مَا كَانَتْ قَطُّ .. الحديث(18).

قال أبو الزبير: سمعت عبيد بن عمير يقول: هذا القول: ثم سألنا جابر بن عبد الله عن ذلك فقال مثل قول عبيد بن عمير.

المثال الثالث:

عن بسر بن سعيد، أن زيد بن خالد، أرسله إلى أبي جهيم يسأله: ماذا سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم في المار بين يدي المصلي؟ فقال أبو جهيم: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ، لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ)(19).

قال الحافظ: "فيه أخذ القرين عن قرينه ما فاته أو استنبأته فيما سمع معه"(20).

فزيد قد وصله شيء من معنى الحديث فأراد التأكد من ألفاظه.

السبب الثاني: صغر سن الراوي:

أحيانا يتردد الراوي في بعض مسموعاته التي تحملها في حال الصغر، فيحتاج إلى من يثبتها فيما سمع، ليكون أدائه كما يجب. ومن الأمثلة على ذلك:

قول أبي العباس الطُّرُقِيُّ(21) في معرض كلامه عن رواية عبد الرحمن - حفيد كعب بن مالك -: "ربما اشتبهت رواية عبد الرحمن بن عبد الله عن جده، فيظن أنها مرسلة؛ من حيث أنه يروي في بعض الأحيان عن أبيه عن جده، وليس كذلك، وإنما يروي عن جده أحرًا من الحديث، ولم يُمْكِنْ حفظه كله عنه؛ لطوله، وصغره، فاستنبأته من أبيه"(22).

السبب الثالث: الشك:

وذلك حينما يحصل الشك من الراوي في حديث ما فيتوقف عن روايته حتى يجد من يُثَبِّتُهُ فيه.

ومن أمثلته:

المثال الأول:

قَالَ الإمام أبو داود - بعد أن روى حديثاً في سننه -: "تَبَتَّتِي فِي شَيْءٍ مِنْهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا، وَقَدْ كَانَ انْقَطَعَ مِنَ الْقُرْطَاسِ"(23). وأشار بذلك إلى أنه كان شاكاً في شيء منه، فلما تبين له ذلك من بعض أصحابه قال: تثبتني، بمعنى: أزال شكى، وجعلني مُتَبَتِّئاً(24).

المثال الثاني:

جاء في علل الدارقطني "... ورواه شعبة، فحفظ إسناده، رواه عن منصور، قال: سمعت مجاهداً حَدَّثَ بِهِ أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ الْعَقَّارِ حَدِيثاً فَشَكَ فِيهِ، فَاسْتَنْبَأَهُ مِنْ حَسَّانَ بْنِ أَبِي وَجْزَةَ، عَنِ الْعَقَّارِ، فَصَحَّ الْقَوْلَانِ جَمِيعاً"(25). وينبغي لمن أراد استنبات غيره في شيء عَرَضَ لَهُ الشك فيه، أن لا يذكر العارض؛ خوفاً من أن يكون خطأ، فيلقنه المسؤول، ولكن يقول له: كيف حَدَّثْتَ كذا؟ ويذكر طرف الحديث حسب(26).

السبب الرابع: طول متن الحديث:

يتفاوت الرواة في درجة الحفظ فمنهم من يبلغ أعلى الدرجات فيه، ومنهم من هو دون ذلك، لكن هناك من يؤثر فيه طول متن الحديث، فلا يستطيع أن يؤديه بكامله كما تحمله، فيستنبه من غيره.

ومن الأمثلة على ذلك:

المثال الأول:

روى البخاري بسنده عن سفيان، قال: سمعت الزهري، حين حدث هذا الحديث، حفظت بعضه، وثبتني معمر، عن عروة بن الزبير، عن المسور بن مخرمة، ومروان بن الحكم، يزيد أحدهما على صاحبه قالاً: خرج النبي صلى الله عليه وسلم عام الحديبية في بضع عشرة مائة من أصحابه، فلما أتى ذا الحليفة، قلد الهدي وأشعره وأحرم منها بعمرة ... الحديث بطوله(27).

قال سفيان: انتهى حفظي من الزهري إلى هنا، وكان طويلاً، فثبتني معمر(28).

قال الحافظ ابن حجر: قوله: "حفظت بعضه، وثبتني فيه معمر" أي: أكد لي معمر بن راشد ما سمعت من الزهري هنا، وجعلني ثابتاً فيه(29).

قوله (حفظت بعضه وثبتني فيه معمر) بيّن أبو نعيم في مستخرجه القدر الذي حفظه سفيان عن الزهري والقدر الذي ثبتته فيه معمر، فساقه من طريق حامد بن يحيى عن سفيان إلى قوله: (فأحرم منها بعمرة) ومن قوله: (وبعث عينا له من خراعة) إلخ مما ثبتته فيه معمر.

وقد تقدم في هذا الباب من رواية علي بن المديني عن سفيان وفيه قول سفيان: "لا أحفظ الإشعار والتقليد فيه" وأن علياً قال: ما أدري ما أراد سفيان بذلك هل أراد أنه لا يحفظ الإشعار والتقليد فيه خاصة؟ أو أراد أنه لا يحفظ بقية الحديث؟ وقد أزلت هذه الرواية الإشكال والتردد الذي وقع لعلي بن المديني⁽³⁰⁾.

المثال الثاني:

تقدم قول أبي العباس الطُّرقي: ربما اشتبهت رواية عبد الرحمن بن عبد الله عن جده، فيظن أنها مرسلة؛ من حيث أنه يروي في بعض الأحيان عن أبيه عن جده، وليس كذلك، وإنما يروي عن جده أحرافاً من الحديث، ولم يمكنه حفظه كله عنه؛ لطوله وصغره، فاستثبته من أبيه⁽³¹⁾.

السبب الخامس: مذاكرة الرواة:

تُعد المذاكرة عند المحدثين وسيلة من أهم وسائل حفظ الحديث، فتجد بعض الرواة يذاكر بعضهم بعضاً في الروايات ليستثبت من خلال هذه المذاكرة ما قد فاته أو نسيه.

ومن الأمثلة على ذلك:

ما رواه الخطيب البغدادي بسنده عن العباس بن محمد الدوري قال: رأيت أحمد بن حنبل في مجلس روح بن عباد سنة خمس ومائتين يسأل يحيى بن معين عن أشياء، يقول له: يا أبا زكريا، كيف حديث كذا؟ وكيف حديث كذا؟ يريد أحمد أن يستثبته في أحاديث قد سمعها، فكلما قال يحيى، كتبه أحمد⁽³²⁾.

فمن خلال المذاكرة يستطيع الرواة أن يثبت بعضهم بعضاً في الروايات ليكون أدواها كما يجب.

السبب السادس: اختبار ضبط الراوي بمذاكرته في حديثه بعد زمن⁽³³⁾:

وذلك بأن يسمع الراوي حديثاً من راوٍ آخر، ثم بعد مدة من الزمن يعاود الرواية عنه اختباراً له وليثبت من حفظه وضبطه. ومن الأمثلة على ذلك:

المثال الأول:

عن أبي الزُّعَيْرَةِ - كاتب مروان - أن مروان أرسل إلى أبي هريرة، فجعل يسأله، وأجلسني خلف السرير وأنا أكتب، حتى إذا كان رأس الحول، دعا به فأقعه من وراء الحجاب، فجعل يسأله من ذلك الكتاب، فما زاد ولا نقص، ولا قدم ولا آخر⁽³⁴⁾.

المثال الثاني:

عن عمار بن القعقاع، قال: قال لي إبراهيم: حَدَّثَنِي عن أبي زُرعة، فإني سألته عن حديث، ثم سألته عنه بعد سنتين فما أخرج منه حرفاً⁽³⁵⁾.

السبب السابع: مظنة خطأ الراوي:

عن إسحاق بن عيسى الطباع، قال: حدثنا جرير بن حازم، عن ثابت، عن أنس، قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -:

(إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني)

قال إسحاق بن عيسى: فأتيت حماد بن زيد فسألته عن الحديث، فقال: وهم أبو النضر، إنما كنا جميعاً في مجلس ثابت البناني، وحجاج بن أبي عثمان معنا، فحدثنا حجاج الصواف، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه: أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، قال: (إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني) فظن أبو النضر أنه فيما حدثنا ثابت، عن أنس⁽³⁶⁾ فإسحاق غلب على ظنه خطأ جرير فسأل حماد - وهو قرين جرير - ليتأكد هل أصاب جرير أم أخطأ؟.

المطلب الثالث: صور التثبيت

للتثبيت صور متنوعة من عدة اعتبارات، ويمكن تقسيمها على النحو التالي:

أولاً: باعتبار الراوي:

وهي بذاتها تنقسم إلى:

1. حال الراوي:

وصورته: أن يكون المُسْتَثَب قد سمع من راوٍ ضعيف، فيطلب التثبيت ممن هو أوثق منه.

ومن أمثلته:

قال سعد: سمعت هذا الحديث من إبراهيم السَّكْسَكِيِّ، عن ابن أبي أوفى، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وثبتني فيه غيره⁽³⁷⁾.

فهنا لم يكتف مسعر بالسماع من إبراهيم، وإنما طلب التثبيت من غيره، لأن إبراهيم السكسكي قد ضعفه بعض النقاد منهم: شعبة وأحمد والنسائي⁽³⁸⁾.

2. علاقة الراوي.

تُعد العلاقة الاجتماعية للراوي قرينة من قرائن الترجيح، وذلك لما لها من أهمية في البيت الحديثي الذي يدل - في غالب الأحوال - على التثبت والتيقظ.

وتتنوع هذه العلاقة على النحو التالي:

أ - تثبيت الأب لابن:

ومثاله:

عن جابر بن سمرة، قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم، يقول: (لَا يَزَالُ أَمْرُ النَّاسِ مَاضِيًا مَا وَلِيَهُمُ اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا)، ثم تكلم النبي صلى الله عليه وسلم بكلمة خفيت علي، فسألت أبي: ماذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال: (كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ)⁽³⁹⁾.

ب - تثبيت الأخ لأخيه:

ومثاله:

عن عاصم بن علي، حدثنا عاصم بن محمد، سمعت هذا الحديث من أبي، فلم أحفظه، فقَوِّمَه لي واقد، عن أبيه، قال: سمعت أبي وهو يقول: قال عبد الله: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو كَيْفَ بَكَ إِذَا بَقِيَتْ فِي حُتَالَةٍ مِنَ النَّاسِ بِهَذَا)⁽⁴⁰⁾.

قوله: (حدثنا عاصم بن محمد) هو ابن زيد قال (سمعت هذا الحديث من أبي) محمد بن زيد (فلم أحفظه فقَوِّمَه لي) أخي (واقد عن أبيه) محمد بن زيد⁽⁴¹⁾.

ج - تثبيت الشيخ للتلميذ:

ومثاله:

عن سفيان عن الزهري عن عبد الله بن ثعلبة بن أبي صُعَيْر، وَتَبْنِيهِ مَعْمَر، أن النبي صلى الله عليه وسلم أشرف على قتلى أحد، فقال: (إِنِّي أَشْهَدُ عَلَى هَؤُلَاءِ، زَمَلُوهُمْ بِكُلُومِهِمْ وَدِمَائِهِمْ)⁽⁴²⁾.

القائل: (وتبنيته معمر) هو سفيان بن عيينة، فقد رواه عنه سعيد بن منصور فقال: حدثنا سفيان قال: سمعت الزهري ولم أتقنه، فقال معمر: إنه حدث عن ابن أبي صُعَيْر⁽⁴³⁾.

د - تثبيت الراوي لقرينه:

ومن أمثلته:

- عن يزيد بن هارون قال: أخبرنا عاصم وثبنتي شعبة عن عبد الله بن سرجس قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سافر قال: (اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ، وَكَآبَةِ الْمُنْقَلَبِ، وَالْحَوْرِ بَعْدَ الْكُورِ، وَدَعْوَةِ الْمَطْلُومِ، وَسُوءِ الْمُنْظَرِ فِي الْأَهْلِ وَالْمَالِ)⁽⁴⁴⁾.

قال الدقيقي: سمعت يزيد مرة أخرى يقول: سمعت عاصم وثبنتي شعبة عن عبد الله بن سرجس ثم ذكر الحديث.

فيزيد بن هارون الواسطي يروي هذا الحديث عن شيخه عاصم الأحول، ولم يثبتته حتى سمعه من شعبة بن الحجاج، حيث صرح يزيد بذلك كما في مسند الإمام أحمد: أنبأنا عاصم بالكوفة، فلم أكتبه، فسمعت شعبة يحدث به، فعرفته به⁽⁴⁵⁾.

- قال الأوزاعي: سمعت عطاء بن أبي رباح، يحدث بهذا فلم أحفظه حتى لقيت ابن جريج فأثبتته لي⁽⁴⁶⁾.

فالأوزاعي وابن جريج من طبقة متقاربة ثبت أحدهما الآخر.

- عن ابن عيينة قال: رأيت عاصم الأحول يأتي إسماعيل بن أبي خالد يستثبته حديث بروع بنت واشق.

وقال أيضا: رأيت عاصم الأحول يأتي إسماعيل بن أبي خالد يستثبته حديث الشعبي⁽⁴⁷⁾.

فعاصم الأحول وإسماعيل بن أبي خالد قرينان من نفس الطبقة، اشتركا في بعض الشيوخ منهم الشعبي لذا ثبت أحدهما الآخر.

هـ - تثبيت الراوي بدون الوساطة:

وذلك بأن يسمع الراوي الحديث بواسطة ثم يلتقي بشيخه فيحدث عنه دون واسطة ويثبتها فيما سمع.

ومن أمثلة ذلك:

- ما رواه حماد بن سلمة، حدثنا قتادة، عن عمرو بن دينار، حديث عبد الملك بن مروان في الوصية، قال حماد: فسألت عنه عمرو

بن دينار، فقلب معناه عما قال قتادة، فقلت: "إن قتادة حدثنا عنك بكذا وكذا، فقال: إني أوهمت يوم حدثت به قتادة(48).

- عن القاسم بن عاصم، قال: قلت لسعيد بن المسيب: حديثاً حدثناه عنك عطاء الخراساني قال: ما هو، قلت: في الذي وقع على امرأته في رمضان، قال: عتق رقبة أو هدي، قال: كذب عطاء إنما ذلك فلان- وأشار إلى منزله- وقع على امرأته في رمضان فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: (هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ) قال: لا، قال: (اجْلِسْ)، قال: فأتي بعرق فيه عشرون صاعاً أو نحو منها، قال: (تَصَدَّقْ بِهَذَا) قال: إسماعيل: فأحسب خالداً قال: ما لأهلي من طعام، قال: (فَأَطْعِمُهُ أَهْلَكَ)(49).

ثانياً: باعتبار الرواية:

وهي على ثلاث حالات:

الحالة الأولى: إثبات الرواية:

وذلك بأن يستثبت الراوي شيخه عن رواية حديث ما، فيجيبه بالإثبات كما سمعه دون نفي أو تغيير في هذه الرواية. ومن أمثلته:

- أ- عن سفيان بن عيينة قال: قلت لعمر بن عمرو: يا أبا محمد: سمعت جابر بن عبد الله، يقول: مر رجل بسهام في المسجد، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أَمْسِكْ بِنِصَالِهَا)؟ قال: نعم(50).
- ب- روى النسائي بسنده عن إسحاق بن إبراهيم، قال: قلت لأبي أسامة: أحدثكم شعبة، عن قتادة، عن عباس الجشمي، عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((إِنَّ سُورَةَ فِي الْقُرْآنِ ثَلَاثِينَ آيَةً شَفَعْتُ لِصَاحِبِهَا حَتَّى غُفِرَ لَهُ تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ)؟ فأقر به أبو أسامة وقال: نعم(51).

الحالة الثانية: نفي الرواية:

وذلك حينما يأتي الراوي ليتثبت من الشيخ، فينفي أنه روى هذا الحديث بعينه. ومن أمثلته:

- قال عبد الله بن أحمد: قال أبي: سمعت من عمرو بن عاصم ببغداد حديث جندب عن حذيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم: (لَا يَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَذُلَّ نَفْسُهُ)(52) ولم أكتبه حتى خرج- يعني من بغداد- قلت- أي عبد الله- له: سمعت منه عن حرب بن سريج عن أبي جعفر عن أبيه عن جده عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الشفاعة؟ قال: ما سمعت هذا منه لا ببغداد ولا بالبصرة، وما سمعت هذا قط، قلت: إن رجلاً يزعم أنك قلت له إنما حفظته عنه ولم أكتبه، فقال: ما سمعته منه، فكيف أحدث به، لعل هذا الرجل سمعه من غيري ما سمعته فاحفظه، وأكتبه عنه، وأحدث به، لعل هذا الرجل سمعه من غيري، وما سمعت أنا هذا الحديث من أحد، ولا من عمرو بن عاصم(53).
- فهنا نفى الإمام أحمد الرواية عندما أراد ابنه عبد الله أن يستثبت منه ما سمع ببغداد.

الحالة الثالثة: تصويب الرواية:

وذلك بأن يتحمل الراوي الحديث أولاً بواسطة، ثم يستثبت ممن حدث شيخه فيصوب له ما قد سمع من شيخه أولاً. ومن أمثلة ذلك:

- عن ابن جريج قال: أخبرني عطاء، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ابن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لَا عُمَرَى، وَلَا رُقْبَى فَمَنْ أَعْمَرَ شَيْئاً أَوْ أَرْقَبَهُ فَهِيَ لَهُ حَيَاتُهُ وَمَوْتُهُ)(54)
- قال: والرقبي أن يقول: هذا للآخر مني ومنك موتاً، والعمرى أن يجعله حياته بأن يعمر حياته".
- قلت:- أي ابن جريج- لحبيب: فإن عطاء أخبرني عنك في الرقبى، قال: لم أسمع من ابن عمر في الرقبى شيئاً، ولم أسمع منه إلا هذا الحديث في العمرى، ولم أخبر عطاء في العمرى شيئاً(55).

ثالثاً: باعتبار الضبط:

ويشمل ضبط الصدر وضبط الكتاب، فقد يطلب الراوي التثبيت ممن هو أصبى منه في الحفظ والكتاب. وله حالتان:

الحالة الأولى: الاستنبات من الحفظ.

وذلك بأن يكون مصدر التثبيت الحفظ، فيستثبت الرواة بعضهم من بعض.

ومن الأمثلة على ذلك:

- أ- عن محمد بن المثنى قال: سألت عبد الله بن داود عن الرجل يسمع الحديث، فيذهب من عنده أو يذهب منه الشيء، فيذكره

صاحب له، يصير إليه؟ قال: نعم، قال الله تعالى: {أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى}(56).

ب- عن وهب بن جرير قال: كان شعبة يجيء إلى أبي وهو على حمار، فيقول: كيف سمعت الأعمش يحدث حديث كذا وكذا؟ فيقول أبي: كذا وكذا. فيقول شعبة: هكذا والله سمعت الأعمش يحدث به، فيسأله عن أحاديث من أحاديث الأعمش، فإذا حدثه أبي يقول: هكذا سمعت الأعمش يحدث به، ثم يضرب حماره ويذهب(57).

الحالة الثانية: الاستنبات من الكتاب.

وذلك بأن يجعل الكتاب حكماً بين من يتشكك في حفظه.

ومن الأمثلة على ذلك:

أ- عن عبد الرحمن بن مهدي قال: لو استقبلت من أمري ما استدبرت لكتبت تفسير كل حديث إلى جنبه، ولأتيت المدينة حتى أنظر في كتب قوم قد سمعت منهم(58).

ب- عن يحيى بن معين قال: كنت عند خلف البزار، فقلت له: هات كتبك، فجبن، فقلت: هات رحمك الله، فجاء بها، فنظرت فيها، فرأيت أحاديث مستقيمة صحاحاً، قيل له: فكتبت عنه منها شيئاً؟ قال: نعم، كتبت عنه أحد عشر حديثاً، كنت عند سعدويه، فلما رجعت دخلنا عليه(59).

ج- عن أبي عوانة قال: كنت أكتب عن قتادة، فقال: لا تكتب، فإنه أحفظ لك، فتركت. فإذا شككت الآن نظرت في كتاب سعيد بن أبي عروبة(60).

فتبين مما سبق أهمية التثبيت من الكتاب ومدى اهتمام المحدثين بذلك.

رابعاً: باعتبار موضع التثبيت:

الحديث يتكون من سند ومتن، وقد يحتاج الراوي لمن يثبت فيه، أو في أحدهما حتى يؤدي الرواية على الوجه المطلوب.

ولموضع التثبيت قسمان:

القسم الأول: التثبيت في السند:

ومثاله: ما رواه البخاري بسنده عن أحمد بن يونس حدثنا بن أبي ذئب عن المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ... الحديث)(61) قال أحمد: أفهمني رجل إسناده.

قال ابن حجر شارحاً لذلك: "وقوله هنا في آخره: (قال أحمد: أفهمني رجل إسناده) أحمد هو ابن يونس، والمعنى: أنه لما سمع الحديث من ابن أبي ذئب فلم يتيقن إسناده من لفظ شيخه، فأفهمه إياه رجل كان معه في المجلس"(62).

القسم الثاني: التثبيت في المتن:

وله عدة صور، منها:

أ- التثبيت في جملة من المتن:

ومن أمثله:

- عن جابر بن سمرة، قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: (لَا يَزَالُ أَمْرُ النَّاسِ مَاضِيًا مَا وَلِيَهُمْ أَثْنَا عَشَرَ رَجُلًا)، ثم تكلم النبي صلى الله عليه وسلم بكلمة خفيت علي، فسألت أبي: ماذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال: (كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ)(63) قوله: (فقال كلمة لم أسمعها) في رواية سفيان (ثم تكلم النبي صلى الله عليه وسلم بكلمة خفيت علي) قوله: (فقال أبي إنه قال كلهم من قريش) في رواية سفيان (فسألت أبي ماذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كلهم من قريش) ووقع عند أبي داود من طريق الشعبي عن جابر بن سمرة سبب خفاء الكلمة المذكورة على جابر ولفظه: (لَا يَزَالُ هَذَا الدِّينُ عَزِيزًا إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً)، قال: فكبر الناس وضجوا، ثم قال كلمة خفيفة، قلت لأبي: يا أبت، ما قال؟ قال: (كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ)(64).

ووقع عند الطبراني(65) من وجه آخر في آخره: فالتفت فإذا أنا بعمر بن الخطاب وأبي في أناس فأتيتوا إلي الحديث(66).

ب- التثبيت في كلمة من المتن:

قَالَ الإمام أحمد: قال عبد الرحمن بن مهدي في حديث إبراهيم بن سعد عن الزهري عن بن كعب بن مالك أن عمر بعث جيشاً فوعظهم. قَالَ عبد الرحمن: (أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ) يَقُولُ كَأَنَّهُ تَهْدِهِمْ فِي مَوْعِظَتِهِ.

فقلت لعبد الرحمن: إن أبا كامل قال: (أَشْرَفَ) فقال لي عبد الرحمن: سل بهراً، فسألته فقال بهز: (أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ) فأخبرت به عبد الرحمن. يعني: كأنه قنع بقول بهز، فأتيت بهزاً لأسأله، فلم يخرج إلي، فقلت له: إنما أريد أن أسألك عن كلمة من حديث، فقال: ما هي؟ فقلت في حديث إبراهيم بن سعد: (أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ أو أَسْرَفَ عَلَيْهِمْ؟) فقال لي من خلف الباب: (أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ)(67).

ج- التحقق من عدم بلوغ جزء من الرواية:

عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أنه كان قاعدا عند عبد الله بن عمر، إذ طلع خباب صاحب المقصورة، فقال يا عبد الله بن عمر: ألا تسمع ما يقول أبو هريرة، أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (مَنْ خَرَجَ مَعَ جَنَازَةٍ مِنْ بَيْنِنَا، وَصَلَّى عَلَيْهَا، ثُمَّ نَبَعَهَا حَتَّى تُدْفَنَ كَانَ لَهُ قِيرَاطَانِ مِنْ أَجْرِ، كُلُّ قِيرَاطٍ مِثْلُ أُحُدٍ، وَمَنْ صَلَّى عَلَيْهَا، ثُمَّ رَجَعَ، كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أُحُدٍ)؟ فأرسل ابن عمر خبابا إلى عائشة يسألها عن قول أبي هريرة، ثم يرجع إليه فيخبره ما قالت: وأخذ ابن عمر قبضة من حصى المسجد يقلبها في يده، حتى رجع إليه الرسول، فقال: قالت عائشة: صدق أبو هريرة، فضرب ابن عمر بالحصى الذي كان في يده الأرض، ثم قال: " لقد فرطنا في قيراط كثيرة" (68).

قلت: ظن سعدا وابن عمر أن القيراط مختص بالصلاة على الجنازة دون اتباعها حتى تدفن، وكأنه لم يبلغه ثواب اتباع الجنازة، فلما تنبأت من المعنى الصحيح قال كلمته تلك.

المطلب الرابع: ضوابط التثبيت

من خلال ما مرَّ معنا من صور وأمثلة للتثبيت في الرواية يمكن الوقوف على بعض الضوابط المتعلقة بالتثبيت في الرواية، والتي منها:

1. الرجوع إلى المختص في الرواية:

حيث بالرجوع إلى المتخصص يزيل ما يعتري المُستثَبَّت من إشكال، وهذا منهج أرساه القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (69). ومن أمثلة ذلك:

ما أخرجه الترمذي عن الحسن عن سمرة قال: سكتان حفظتهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنكر ذلك عمران بن حصين وقال: حفظنا سكتة، فكتبنا إلى أبي بن كعب، فكتب أبي: أن حفظ سمرة (70).

ومن المعلوم أن أبي من القراء الذين شهد لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتخصص.

فعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: (خُذُوا الْقُرْآنَ مِنْ أَرْبَعَةٍ) فذكر منهم أبي بن كعب رضي الله عنه (71). 2. أن يكون المُستثَبَّت منه ثقة:

لأنه لو كان ضعيفا فإنه في الغالب لا يصلح أن يصيب في روايته، فكيف ينتفع به غيره قال الحافظ العراقي في الألفية: صِحَّتُهُ مِنْ بَعْضٍ مَثَرٍ أَوْ سَنَدٌ... كَمَا إِذَا ثَبَّتَهُ مَنْ يُعْتَمَدُ قال ابن العيني في شرحه لهذا البيت: " كما أن الحكم كذلك فيما إذا شكَّ المُحدِّثُ في شيء فاستثَبَّتَهُ من ثقة غيره من حفظه أو كتابه" (72).

والأمثلة على ذلك كثيرة وقد سبق ذكر بعضها في أثناء البحث، فإن معظم المُستثَبَّت منهم ثقات.

3. الاستثبات من الكتاب في حال الاختلاف:

وهذا الضابط استخدمه المحدثون كثيرا في تصرفاتهم في حال الشك في حفظ الصدر، وذلك حتى يتمكن معه صاحبه من معاهدة محفوظه بمطالعة الكتاب والنظر فيه، كما يمنعه من الوقوع في الوهم والغلط عند التحديث إذا كان يحدث منه ويعتمده وقت التحديث (73).

وبدل عليه ما يلي:

أ- عن أبي عوانة قال: كنت أكتب عن قتادة، فقال: لا تكتب، فإنه أحفظ لك، فتركت. فإذا شككت الآن نظرت في كتاب سعيد بن أبي عروبة (74).

ب- ذكر البخاري في جزء رفع اليدين حديث ابن مسعود: (ألا أصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم: فصلى ولم يرفع يديه إلا مرة).

وأورد قول أحمد بن حنبل: عن يحيى بن آدم قال: نظرت في كتاب عبد الله بن إدريس عن عاصم بن كليب ليس فيه: ثم لم يعد. ثم قال: - أي البخاري - فهذا أصح؛ لأن الكتاب أحفظ عند أهل العلم؛ لأن الرجل ربما حدث بشيء ثم يرجع إلى الكتاب فيكون كما في الكتاب (75).

الخاتمة

الحمد لله الذي تتم بنعمه الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف الكائنات، سيدنا محمد عليه أفضل الصلوات، وعلى آله وصحبه أولى المناقب العاليات.
أما بعد..

فقد توصلت إلى النتائج التالية:

1. دلّ التثبيث في الرواية على دقة المحدثين وتحوطهم، من أجل أداء سنة خالية من الوهم والخطأ.
2. للتثبيث أثر في الراوي من حيث ضبط الرواية: تحملاً وأداءً.
3. تنوعت صور التثبيث على حسب أحوال الرواية.
4. التثبيث يدل على تواضع المحدثين، حيث تمثل ذلك في مراجعة بعضهم البعض.
5. استخدم المحدثون ضوابط للتثبيث وفق منهجية منضبطة، تمثلت في التساؤلات حول الرواة ومروياتهم، ومدى اعتماد الضبط من الصدر والكتاب.

الهوامش

- (1) أخرجه الترمذي، أبواب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، ح 2657. وقال: هذا حديث حسن صحيح.
- (2) الحجرات: 6.
- (3) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه.
- (4) أخرجه مسلم، كتاب الآداب، باب الاستئذان، ح 2154.
- (5) أبو حماد، زياد عواد، دراسة تحليلية للنصوص الواردة عن عمر بن الخطاب في عدالة وضبط الناقلين للأخبار، مجلة دراسات - علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، مجلد 34، ملحق، 2007م، ص 639.
- (6) صاحب، محمد عيد محمود، الإسناد العالي وأثره في حفظ الصحابة وضبطهم، مجلة دراسات - علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، مجلد 23، العدد 2، كانون الأول، 1996م، ص 205.
- (7) سورة الأنفال: 45.
- (8) الراغب، ن. 1412هـ المفردات في غريب القرآن، ط1 دمشق: دار القلم. ص: 171.
- (9) سورة إبراهيم: 27.
- (10) سورة النساء: 66.
- (11) الراغب، المفردات في غريب القرآن، ص: 171.
- (12) المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، ص: 9.
- (13) البقاعي، النكت الوفية بما في شرح الألفية، 594/1.
- (14) اللاحم، شرح اختصار علوم الحديث، ص: 292.
- (15) أخرجه البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس، ح 7307.
- (16) البرماوي، اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح 17/ 248.
- (17) صحيح مسلم، ح 2673.
- (18) أخرجه مسلم، كتاب الزكاة، باب إثم مانع الزكاة، ح 988.
- (19) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب إثم المار بين يدي المصلي، ح 510.
- (20) ابن حجر، فتح الباري، 451/2.
- (21) أبو العباس أحمد بن ثابت بن محمد الطريقي، كان حافظاً متقناً أكثر من الحديث، عارفاً بطرقه، وله معرفة بالأدب توفي 520هـ، لسان الميزان، 415/1.
- (22) ابن حجر، تهذيب التهذيب، دار الفكر - بيروت، ط1، 1404هـ، 194/6.
- (23) يُشار إلى أن الدارقطني انتقد سماع عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب من جده كعب، لاحتمال صِغَر سنِّه وقت تحمله. الإلزامات والتتبع للدارقطني ص: 242.
- (24) سنن أبي داود، عقب الحديث رقم: 1096، ص: 282.

- (25) العيني، شرح سنن أبي داود، 4/437.
- (26) الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، 7/115.
- (27) الخطيب البغدادي، الكفاية، 1/462.
- (28) أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية، ح 4178.
- (29) الخطيب البغدادي، الكفاية، 1/218.
- (30) ابن حجر، فتح الباري، 12/359.
- (31) ابن حجر، فتح الباري، 12/359.
- (32) رشيد، محمود أحمد، اختبار الراوي عند المحدثين : أساليبه و وسائله، مجلة دراسات - علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، مجلد 33، العدد 2، 2011م، ص 695.
- (33) ابن حجر، تهذيب التهذيب، 6/194.
- (34) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 16/267.
- (35) الحاكم، المستدرک 3/583، ابن عساكر، تاريخ دمشق 20/89.
- (36) أبو خيثمة، العلم، ص: 56.
- (37) رواية جرير عند: الطيالسي 2028، وعبد بن حميد 1259، والترمذي في علله 146.
- (38) الرامهرمزي، المحدث الفاصل، ص: 494.
- (39) الذهبي، ميزان الاعتدال، 1/45.
- (40) أخرجه مسلم، كتاب الإمامة، باب الناس تبع لقريش، والخلافة في قريش، ح 1821.
- (41) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره، ح 480. والحنابلة: رذال الناس وشرارهم. ابن قتيبة، غريب الحديث، 1/369.
- (42) القسطلاني، إرشاد الساري، 1/460.
- (43) أخرجه أحمد، ح 23659. وإسناده صحيح.
- (44) سنن سعيد بن منصور، ح 2583. وإسناده صحيح.
- (45) المنتخب من مسند عبد بن حميد، ص: 182.
- (46) أخرجه أحمد، ح 20772.
- (47) أخرجه أبو داود عقب الحديث 1787.
- (48) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، 2/453.
- (49) الرامهرمزي، المحدث الفاصل، ص: 389.
- (50) المراسيل لأبي داود، ص: 126.
- (51) أخرجه البخاري، كتاب الفتن، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: (من حمل علينا السلاح فليس منا) ح 7073.
- (52) سورة الملك: 1، أخرجه أحمد في المسند ح 7975، والترمذي ح 2891 وقال: هذا حديث حسن والحاكم في المستدرک ح 2075 وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، والنسائي في الكبرى، ح 10478. وحسنه الألباني وشعيب الأرنؤوط.
- (53) أخرجه الترمذي، أبواب الفتن، ح 2254. وقال: هذا حديث حسن غريب.
- (54) العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله 2/27.
- (55) أخرجه النسائي، كتاب العمري، ح 3732. وصححه الألباني.
- (56) أخرجه عبد الرزاق في المصنف، ح 16920.
- (57) البقرة: 282. الخطيب البغدادي، الكفاية، 1/516.
- (58) الخطيب البغدادي، الكفاية، 1/462.
- (59) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 1/262.
- (60) موسوعة أقوال يحيى بن معين، 2/29.
- (61) ابن حجر، فتح الباري، 10/474.
- (62) الخطيب البغدادي، الكفاية 1/461.
- (63) أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب قول الله تعالى: (واجتنبوا قول الزور) ح 6057.
- (64) أخرجه أبو داود، كتاب المَهْدِيّ، ح 4280.
- (65) أخرجه البخاري، كتاب الأحكام، باب الاستخلاف، ح 7222.
- (66) أخرجه مسلم، كتاب الإمامة، باب الناس تبع لقريش، والخلافة في قريش، ح 1821.

- (67) ابن حجر، فتح الباري، 418/23.
- (68) العلل ومعرفة الرجال، 18/2. برقم: 1405. المنتخب من علل الخلال، 1/198.
- (69) أخرجه مسلم، كتاب الجنائز، فضل الصلاة على الجنائز واتباعها، ح 945.
- (70) النحل: 43.
- (71) أخرجه الترمذي، كتاب الصلاة، باب ما جاء في السكتتين، ح 233. وقال حديث حسن. وصححه ابن حبان ح 1807 والحاكم في المستدرک 1/335 ح 780 ووافقه الذهبي.
- (72) أخرجه البخاري، كتاب مناقب الأنصار، باب مناقب أبي بن كعب رضي الله عنه، ح 3808.
- (73) ابن العيني، شرح ألفية العراقي، ص: 256.
- (74) عمر، بشير علي، منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث، 1/523.
- (75) الخطيب البغدادي، الكفاية 1/461.

المراجع

- إبراهيم اللاحم، شرح اختصار علوم الحديث، كتاب الكتروني ضمن الموسوعة الشاملة.
- إبراهيم اللاحم، مقارنة المرويات، مؤسسة الريان- بيروت، الطبعة الثانية، 1436هـ، 2015.
- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1271هـ 1952م.
- ابن العيني، شرح ألفية العراقي، تحقيق: شادي آل نعمان، مركز النعمان، صنعاء، الطبعة الأولى، 1432هـ.
- ابن حجر لسان الميزان، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى، 2002م.
- ابن حجر، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 1404هـ.
- ابن حجر، فتح الباري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1434هـ.
- ابن عساكر، تاريخ دمشق، تحقيق عمرو بن غرامة، دار الفكر، بيروت، 1415هـ.
- ابن قدامة، المنتخب من علل الخلال، تحقيق: طارق بن عوض الله، دار الزاوية.
- أبو حماد، زياد عواد، دراسة تحليلية للنصوص الواردة عن عمر بن الخطاب في عدالة وضبط الناقلين للأخبار، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، مجلد 34، ملحق، 2007م.
- أبو خيثمة، العلم، مكتبة المعارف، الرياض، تحقيق: محمد ناصر الألباني.
- أبو داود، السنن، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، 1434هـ.
- الآجري، سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود، تحقيق: محمد بن علي الأزهرى، الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1431هـ.
- أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله عباس، دار الخاني، الرياض، الطبعة الثانية، 1422هـ.
- أحمد بن حنبل، المسند، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ.
- إسحاق بن راهويه، المسند، عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1412هـ-1991.
- البخاري، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، 1422هـ.
- البخاري، رفع اليدين في الصلاة، تحقيق: أحمد الشريف، دار الأرقم للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة: الأولى، 1404هـ-1983م.
- البزماوي، اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح، لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، الطبعة: الأولى، 1433هـ، 2012م.
- بشار عواد معروف وآخرون، موسوعة أقوال يحيى بن معين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى 1430 هـ، 2009 م.
- البقاعي، النكت الوفية بما في شرح الألفية، تحقيق ماهر الفحل، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1428هـ.
- الترمذي، الجامع الكبير، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة: الثانية، 1395هـ، 1975م.
- الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري (ت: 405هـ) المستدرک على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1411هـ، 1990.
- الحجاج النيسابوري: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري (ت: 461هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الخطيب البغدادي، الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1432هـ.
- الخطيب البغدادي، الرحلة في طلب الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1395هـ.
- الخطيب البغدادي، الكفاية في معرفة علم أصول الرواية، تحقيق ماهر الفحل، دار ابن الجوزي، الرياض، الطبعة الأولى، 1432هـ.
- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، تحقيق بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1432هـ.

- الدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر البغدادي (ت: 485هـ) الإلزامات والتتبع، دراسة وتحقيق: الشيخ مقل الوداعي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الثانية، 1215هـ، 1985.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت: 748هـ) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت: لبنان، الطبعة: الأولى، 1382هـ، 1963م.
- الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تحقيق صفوان الداودي، دار القلم، دمشق: الطبعة الأولى، 1412هـ.
- الرامهرمزي، المحدث الفاضل، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر العربي، بيروت: الطبعة الأولى، 1391هـ.
- رشيد، محمود أحمد، اختبار الراوي عند المحدثين: أساليبه ووسائله، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، مجلد 33، العدد 2، 2011م.
- سعيد بن منصور، السنن، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية، الهند، الطبعة الأولى، 1403هـ.
- الصاحب، محمد عيد محمود، الإسناد العالي وأثره في حفظ الصحابة وضبطهم، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، مجلد 23، العدد 2، كانون الأول، 1996م.
- الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع (ت: 211هـ) المصنف، محقق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، الهند، الطبعة: الثانية، 1403هـ.
- الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير (ت: 360هـ) المعجم الكبير، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة: الطبعة الثانية.
- عيد بن حميد، المنتخب من مسند عبد بن حميد، تحقيق: صبيح السامرائي، مكتبة السنة، القاهرة: الطبعة: الأولى، 1408هـ، 1988.
- عمر، بشير علي، منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث، وقف السلام الطبعة: الأولى 1425هـ-2005م.
- العيني، شرح سنن أبي داود، تحقيق: خالد بن إبراهيم المصري، مكتبة الرشد، الرياض: ط 1، 1420هـ.
- القسطلاني: أحمد بن محمد شهاب الدين (ت: 944هـ)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، الناشر المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة: السابعة، 1444هـ.
- المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، عالم الكتب، القاهرة: الطبعة: الأولى، 1410هـ-1990م.
- النسائي، السنن الكبرى، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت: الطبعة: الأولى، 1421هـ، 2001م.
- النسائي، المجتبى من السنن، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة: الثانية، 1406هـ، 1986.

Installation in the Novel Concept, Reasons, Image, Benefits

*Abdussalam A. Alazhari**

ABSTRACT

This research deals with an important phenomenon among the modernists, indicating the accuracy and hedging of the conversation, and how to deal with the narratives in the event of doubt, until the year is free of delusion and error. The research included five demands, The reasons for the fixation, and the third on the images of the installation and its diversity, as varied according to the difference of the narrator and irrigated, while the fourth between the controls related to installation, and the fifth has highlighted the most important benefits of fixation.

Keywords: Installation, Novel, Narrators, Talk.

* School of Sharia, The University of Jordan, Jordan. Received on 18/4/2017 and Accepted for Publication on 21/10/2017.